المجال الفلاحي بالمغرب القديم :
الآليات القانونية وضبط الاستغلاليات

ذ. سعيد البوزيدي
كلية الآداب – القنيطرة

تقديم

كشفت نتائج الأبحاث التاريخية والأركيولوجية للمواقع القروية بموريطانيا الغربية إبان السيطرة الرومانية عن صعوبة تناول الوضعية القانونية لاستغلال المجالات الزراعية والرعوية. تعود صعوبة تناول هذا الموضوع لعدم الكشف، لحد الآن، عن شواهد الإجراءات التطبيقية التي اتخذتها روما للسيطرة على الأراضي الفلاحية. كما أن الدراسات الحديثة، هي الأخرى، غالبا ما تتجنب هذه الإشكالية نظرا لضعف المصادر التاريخية المرتبطة بحيثيات إنشاء وتطوير المؤسسات الاستيطانية قصد استغلال المجالات الفلاحية.

يدفعنا شح المعطيات المرتبطة بهذا الموضوع إلى الانفتاح على ما تقدمه المصادر القانونية الرومانية من معلومات عامة وإجراءات تطبيقية، شملت مناطق أخرى خضعت بدورها للسيطرة الرومانية عبر إنشاء مؤسسات استيطانية، مما سيمكننا من تقديم بعض الفرضيات، وكذا القيام بالمقارنة بين بعض الحالات التي سنقف عندها في موريطانيا الغربية في محاولة لتسليط الضوء على هذا الجانب ضمن أساليب السيطرة الرومانية على حوض البحر الأبيض المتوسط.

قد تظهر الإشكالية يسيرة التداول بالنسبة لموريطانيا الغربية، إذا ما اعتبرنا أن القوة العسكرية الرومانية قد دخلت الأراضي الموريطانية بعد مقتل الملك بطليموس وقيام ثورة إيدمون، وأنها أخمدت كل الانتفاضات الداخلية(1)، وأقامت جدارات أمنية في الجنوب، وعززتها بشبكة من القلاع العسكرية، وبأبراج للاتصالات، كما

1 – حول دور الحروب في السيطرة على الأراضي الفلاحية انظر : G. SCHROT، De rentabilité de lagriculture à Rome vers la fin de la République، VDI، 68، 1959، p. 56-82..

راقبت الطرق والموانئ، وحولت الإقليم إلى ولاية رومانية تخضع للقوانين والتنظيمات العسكرية الرومانية. ومن ثم، يبدو أن مسألة السيطرة على الأرض قد أصبحت متجاوزة، وأن إشكالية تطبيق الإجراءات القانونية في هذا المشروع أمر قد يستدعي إما اللجوء إلى القوة أو إلى إصدار بعض المراسيم التنظيمية. بيد أن الإشكالية لا تكمن في إمكانية السيطرة على الأرض، وإنما في المسالك القانونية التي نهجتها روما في هذا المشروع الضخم.

ولا تنحصر عقدة هذه المشكلة في خطر المقاومة التي تتعرض لها هذه السياسة على يد القبائل المورية فقط، بل وفي رغبة الرومان أنفسهم في خلق إطار يضمن لهم السيطرة القانونية على أراضي موريطانيا ؛ وهي رغبة تفرضها عدة عوامل منها ما يتعلق بالسياسة العامة للرومان في عمليات السيطرة على أراضي الأقاليم الجديدة، ومنها ما هو خاص بوضعية أراضي موريطانيا والتي تنظمها قوانين "عرفية" متفق عليها بين القبائل المورية، ويعترف بها القانون الروماني.

1 - استغلال الرومان للآلية القانونية قصد التغلغل في المجالات الفلاحية الشمال إفريقية

تعتبر الأرض في السياسة العامة للرومان مصدر القوة والنفوذ(1)، وتُجمع الكتابات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على أن استغلال الأرض كان بمثابة القطاع الاقتصادي الأول الذي يتحكم في القطاعات الحيوية الأخرى، بحيث إن أعنف الهزات التي عرفتها الحياة السياسة الرومانية كان سببها الرئيسي تلك المشاريع التي أعادت تنظيم القوانين المتعلقة باستغلال الأرض في العهد الجمهوري(2). ومما يوضح أن مسألة السيطرة

1 - حول قيمة الأرض في الاستثمارات الرومانية انظر P. GRIMAL، La Civilisation Romaine، éd.، Arthaud، Paris، 1960، notamment le ch. VII، Rome et la terre، p. 205-234.

2 - شكلت القوانين المنظمة للأرض مصدر اضطرابات سياسية في روما انطلاقا من أواسط القرن الثاني قبل الميلاد مع مشاريع قوانين كركوس الذين قدموا مشاريع تقنين استغلال الأراضي العمومية سنة 133 ق. م. والذي قوبل بالرفض من طرف الأرستقراطية الرومانية. وفي سنة 123 ق. م. أعيد تقديم نفس المشروع بعد تعديل بعض فصوله. وتمكنت مرة أخرى الأرستقراطية والنبلاء من إجهاض المشروع واغتيال متزعميه. وفي 91 ق. م. تم إقبار المشروع بصفة نهاية وتعويضه بقوانين أقل صرامة. وفي العهد الإمبراطوري اتخذت مجموعة من الإجراءات والقوانين المنظمة لاستغلال الأرض داخل أقاليم الإمبراطورية، انظر في هذا الموضوع :
Cl. NICOLET، Economie، sociétés et institutions au II siècle av. J.-C. de la lex claudia à lager exceptus، Annales ESC.، 35، 3، 1980، p. 882 ؛ E. BISCARDI، Introduction à létude des pratiques commerciales dans lhistoire des droits de lAntiquité، RIDA، 39، 1982، p. 24-46.

على الأرض لم تكن من الأمور السهلة في سياسة التوسعات الرومانية التكيف مع الوضعية القانونية التي كانت تنظم أراضي أقاليمها الجديدة، وبالتالي اضطرارها إلى عدم تطبق سياسة موحدة في مختلف الأقاليم التي دخلت في حوزتها، إضافة إلى هذا فإن طبقات الأرستقراطية والنبلاء والفرسان كانت تستغل هذه التوسعات للاستفادة من أراضي كل إقليم تمت السيطرة عليه. وما دامت هذه الطبقات الاجتماعية تمثل قوة سياسية في البلاد، فإنها حرصت على إيجاد إطار قانوني يؤمن لها مصالحها في الأقاليم التي استثمرت فيها أموالها(1). كما أن الدولة، هي الأخرى، كانت حريصة على وضع إطار قانوني للسيطرة على الأرض يضمن لها فرض الضرائب عليها وفق المساحة ونوعية تربتها، ثم على المنتوج الفلاحي وإمكانية تسويقه، مما يضمن لها موارد مالية مهمة.

إلى جانب هذه الفوائد، كانت أراضي الأقاليم الجديدة بمثابة المتنفس للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت منها روما. فعندما اشتدت الأزمة الاقتصادية في إيطاليا كانت أراضي الأقاليم الأخرى تزود روما بما تحتاج إليه من مواد غذائية، وعندما تأزمت الوضعية الاجتماعية في روما بعد توقف التوسعات الرومانية، شكلت أراضي الولايات ملجأ للجنود المسرحين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع المدني الروماني وتحويلهم إلى معمرين يستغلون الأراضي الفلاحية، ومن ثم نفهم وقوف الدولة، إلى جانب المعمر الروماني من أجل تنظيم استغلال هذا القطاع الاقتصادي.

وبذلك، يتضح أن ميكانيزمات السيطرة على الأرض كانت من أعقد المشاكل التي ستواجهها روما في موريطانيا الغربية، وتتجلى عقدة هذه الإشكالية في تطور مسيرة المسلسل القانوني الذي سنته روما من أجل الاستحواذ على الأرض. فملكية الأرض واستغلالها شيء "مقدس" عند الرومان، والسيطرة عليها يجب أن تتم في إطار قانوني يضمن لكل من المعمر والمتقاعد والمستثمر الروماني حقوقه تجاه الدولة، ويؤمن لهذه الأخيرة واجبات الفرد نحوها. فالدولة تشجع وتضمن هذه المشاريع عبر منحها حق الاستقرار، وتنظيمها لنوعية الاستغلال حسب الوضعية القانونية للأرض(2).

---

1 – حول دور الطبقات الاجتماعية في التقلبات السياسية التي عرفتها روما أنظر :
N. POULANTZAS، Pouvoir politique et classes sociales، Paris، éd. Maspero، 1970 ؛ Cl. NICOLET، Les classes dirigeantes romaines sous la République : ordre sénatorial et ordre équestre، Annales ESC، 4، 1977، p. 726-754 ؛ M. HUMBERT، Institutions politiques et sociales de lantiquité، DALLOZ، 1991، p. 209-269.

2 – حول الوضعية القانونية للأرض واستغلها في القانون الروماني انظر استنتاجات "فينلي" في :
M. I. FINLEY، Esclavage antique et idéologie moderne، Paris، 1979، p. 179-180.

ففي موريطانيا الغربية وجدت روما نفسها أمام إشكالية تطلبت منها زمنا طويلا، وجهدا قانونيا كبيرا قبل أن تتسنى لها السيطرة المطلقة على أراضيها، وذلك لأن هذه الأخيرة كانت في حوزة القبائل المورية التي كانت تستغلها، ولم يثبت أن أحد ملوك الممالك المورية، أو أمراء قبائلها قد تنازل للرومان عن أراضي موريطانيا(1). مما لم يكن يسهل على هؤلاء مأمورية الحصول على الشرعية القانونية لاستغلال الأراضي الفلاحية. وتبقى أمامهم إمكانية تطبيق قانون الحرب الذي بموجبه يصبح المنتصر سيد البلاد. غير أن التدخل العسكري في موريطانيا الغربية جاء كرد فعل على ثورة أيدمون التي كانت تعتبر ثورة "خدام العرش" ضد الإمبراطورية، وبالتالي فهي ثورة داخل دواليب الحكم، بل إن بعض الوليليين ظلوا موالين للرومان، وهذا ما تؤكده نقيشة ماركوس فاليريوس(2).

دفعت عقدة هذه الوضعية القانونية روما إلى التخطيط، وعلى أمد طويل، من أجل السيطرة المباشرة على أراضي موريطانيا، وستستغل في هذا المشروع النفوذ السياسي والعسكري، وتعمل أيضا على توظيف القوانين العرفية المنظمة لأحوال القبائل المورية من أجل الوصول إلى الأرض(3). ونظرا لقلة المصادر التشريعية والقانونية، وشواهد الإجراءات التطبيقية التي اتخذتها روما للسيطرة على الأرض في موريطانيا الغربية، فإننا سنضطر إلى إلقاء الضوء على هذه الإشكالية، انطلاقا من استغلالنا للمادة التاريخية من

1 - لقد حاولت بعض الكتابات الاستعمارية للتاريخ القديم مثل كسيل استغلال هذه الإشكالية القانونية من أجل تبرير "شرعية" السيطرة الرومانية على الأراضي الموريطانية، إذ يتم الاعتماد على الرأي الذي يرى أن الملك بوخوس قد وهب المملكة قبل وفاته إلى الرومان (S. Gsell. HAAN، T. VIII، p. 211). ومن ثم أصبحت هذه الأخيرة، بحكم حق "الهبة" سيدة أراضي المملكة. وتدعم هذه الكتابات أطروحتها بتعيين الرومان للملك يوبا الثاني والاعتراف له بشرعية ملكه ومباركتها لحكم الملك بطليموس..

2 - IAM، 116، IAM2

3 - يقول عبد الرزاق العسري حول استغلال الرومان للأوضاع التي كانت تعيش عليها القبائل المستقرة والقبائل المترحلة في موريطانيا الغربية : "الواقع أن حياة هذه القبائل، التي تجتمع أحيانا في إطار تحالفي، تعيش على إيقاع الحاجة الاقتصادية المرتبطة أساسا بالبحث عن المراعي أو المبادلات التجارية ... لكن هذا الإيقاع سيعرف تغييرا محسوسا مع الغزو الروماني، الشيء الذي سينتج عنه تغيير في حالة هذه القبائل وفي شرط وجودها. ذلك أن التقدم الاستعماري الروماني المنظم داخل المنطقة، كان يملي ضرورة البحث عن أراضي فلاحية جديدة من أجل توسيع مجال المساحة المزروعة، هذه العملية كانت تتم على حساب الأراضي الرعوية. لهذه الغاية لجأت حكومة الإمبراطور إلى مصادرة العديد من الأراضي التي كانت خاضعة لمراقبة هذه القبائل، بل أكثر من هذا، عملت السلطات الرومانية على محاصرة هذه القبائل عسكريا في مجالات محدودة من أجل كبح جماح تحركاتهم، ولم تتردد في الإقبال على خلق حدود واضحة لمجال تنقلاتهم، وما إقامة العديد من المستوطنات والمحطات العسكرية إلا دليل على هذا المشكل الذي كان يشغل بال الساسة الرومان"، عبد الرزاق العسري، جوانب من علاقة روما ببعض القبائل الخارجة عن مجال النفوذ (نموذج البكواتيين)، أعمال المجالات الحدودية في تاريخ المغرب، تنسيق أحمد سراج وعكاشة برحاب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، سلسلة الندوات رقم 6، 1999 ص. 21 - 22.

الوجهة القانونية، ثم الاستعانة بالتنظيمات القانونية لأقاليم الإمبراطورية، والتشريعات المرتبطة باستغلال الأراضي الفلاحية.

تفيدنا المصادر القانونية الرومانية التي تناولت أشكال توزيع الأراضي الفلاحية وسبل استغلالها في أنه : "جرت عادة روما أثناء غزواتها أن تنتزع من المدن والشعوب المقهورة جزءا من أراضيها وتضمه لممتلكات الشعب الروماني. وكانت الحكومة تقسم هذه الأراضي وتوزعها كأنصبة صغيرة على المواطنين الرومان والفقراء أو تبيعها أو تؤجرها لأمد قصير أو طويل. لكن في معظم الأحيان كانت الحكومة لا تفعل شيئا بهذه الأراضي أكثر من إعلان ملكية الدولة لها. وفي هذه الحالة كان في وسع الراغبين من الأفراد أن يحصلوا على تصريح بزراعتها والانتفاع بها مقابل أجر ضئيل. وغالبا ما كان المواطنون الرومان يستفيدون من هذه الرخصة. لكن حدث أحيانا أن الحكومة لم تطرد الملاك الأصليين من أراضيهم المنزوعة وبذلك احتفظ في الواقع كثير من الأهالي بأراضيهم التي كانوا تنازلوا عنها لروما تنازلا رسميا. وكان الأفراد الذين وضعوا أيديهم على الأراضي العامة بهذه الطريقة يعرفون بالحائزين للأراضي Les possessores تمييزا لهم عن الملاكين" (1). يوضح هذا النص أن روما تصبح، بموجب قانون الحرب، هي سيدة أراضي الأقاليم والولايات التي انتصرت عليها، وتعمل على استغلالها وفق المصلحة العامة إما عن طريق تحفيظها وتوزيعها على المستوطنين، أو عن طريق كرائها إلى الراغبين في استغلالها من المواطنين، أو ترك حق الانتفاع بها إلى الأهالي مقابل ضريبة على الأرض والمنتوج الفلاحي(2). غير أن هذه القاعدة العامة غالبًا ما كانت تبقى نظرية لسيطرة النبلاء والفرسان من مجلس السناتو على أجود هذه الأراضي وسن قانون وراثة حق الاستغلال، مما نتج عنه تفاقم الأوضاع الاجتماعية التي أجبرت الحكومة الرومانية والأحزاب السياسية على تقديم مجموعة من القوانين المرتبطة بالإصلاح الفلاحي(3) Lex agraria.

---

1 - انظر هذا النص كاملا في : Appien، Guerres civiles، I، 27 - 28

2 - حول الأعراف القانونية الرومانية المتبعة في استغلال الأراضي العمومية يقول "سيكيلوس فلاكوس" : حينما أصبح الرومان أسياد كل الشعوب، عملوا على تقسيم الأراضي التي أخذوها للأعداء لصالح الشعب المنتصر. يبيعون البعض منها بعدما يعمدون إلى تقسيمها بوضعهم للحدود وإقامة أجزاء مستطيلة الشكل تصل إلى 50 "جوجير" (jugères). يتم بيعها بواسطة المراقب المالي للشعب الروماني. ومع تزايد الأراضي الشاسعة التي تنتزع للأعداء تم الاقتصار على عملية تحديدها قبل منح حق استغلالها، وبقيت البعض منها على حالتها بالرغم من خضوعها لملكية الشعب الروماني حيث تؤدى عنها الضرائب (vectigal) التي تدخل إلى خزينة الدولة"
Siculus FLACCUS، Les conditions des terres، textes traduit par M. CLAVEL-LEVEQUE، D. CONSO، F. FAVORY، J- Y. GUILLAUMIN، Ph. ROBIN، Joven Editore، Napoli، 1993، (Th. 100. 17-20).

2 - حول مفهوم القانون الزراعي في التاريخ الروماني انظر :
Cl. NICOLET، La "question agraire"، dans Rome et la conquête du monde méditerranéen، 264 - 27 avant J. C.، t. I. Paris، 1977، p. 117 - 142.

في الأصل كان مجلس السيناتو هو الذي يعمل على تهيئ المشاريع القانونية المرتبطة بتنظيم المجالات الفلاحية وطرق استغلالها(1). غير أنه مع تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية مع نهاية القرن الثالث ق. م.، وظهور المستوطنات العسكرية فقدت هذه المشاريع أهميتها خاصة بعد حصول رؤساء الحكومات الرومانية وقواد الجيش على الصلاحيات المطلقة في تسيير الأقاليم الجديدة التي تم ضمها إلى حظيرة الإمبراطورية الرومانية(2). فأصبح توزيع الأراضي وإقامة المستوطنات من اختصاص القادة العسكريين الذين يعملون على إرضاء المسرحين من جيوشهم. وقد سن كل من سولا وقيصر وأنطونيوس مجموعة من القوانين التشريعية لتوزيع أراضي الولايات الجديدة. ومع بداية العصر الإمبراطوري أصبحت هذه الإجراءات من اختصاص الإمبراطور الذي يصدر قوانين تنظم استغلال المجالات القروية في الولايات المرتبطة بالإمبراطورية(3). وتعتبر التشريعات المعروفة "بقانون 111" من أبرز القوانين المرتبطة بتوزيع الأراضي العمومية، إذ أن هذه التشريعات سمحت بإعادة النظر في المقترحات القانونية السابقة، ووضعت مجموعة من القوانين أباحت استغلال الأملاك العمومية للشعب الروماني، وخاصة منها الأراضي الفلاحية عبر تنظيم مجالاتها الزراعية وعقلنة مساحاتها الرعوية(4).

تتنوع بنود وفصول هذه المشاريع القانونية وفق الأهداف المتوخاة من تقديمها. وغالبا ما يتضمن الفصل الأول منها تحديد الوضعية القانونية للأرض، خاصة وأن هذا البند هو الأساس الذي ترتكز عليه بقية المشاريع. وقد تتعرض هذه القوانين إلى طرق

---

1 - حول تاريخ القوانين الزراعية الرومانية انظر :
C. MOATTI، Archives et partages de la terre dans le monde romain، (Iiè siècle avant - Iér siècle après J. C.)، C.E.F.R، n. 173، Paris، 1993، p. 7 - 14 ؛ M. BENNEFOND، Le Sénat républicain dans l'Atrium Libertatis "، dans M.E.F.R.A.، 2، 1979، p. 601 - 622 et voir aussi، F.T. HINRICHS، Histoire des Institutions Gromatique، Paris، 1989 (trad en Fran.، de D. MINARY.)

2 - حول بعض التشريعات القانونية المرتبطة بالعالم القروي في العهد الجمهوري انظر :
Cl. NICOLET، Economie، société et institutions au Iiè siècle av. J. C.، de la " lex Claudia " à l'" ager exceptus " dans Annales E.S.C.، sep.-oct.، 1980، p؛ 871 - 984 ؛ Id.، Les Gracques. Crise agraire et révolution à Rome، Paris، 1980.

3 - حول أهم التشريعات الإمبراطورية المرتبطة بقوانين الإصلاح الزراعي انظر :
J. P. CORIAT، Techniques législatives et système de gouvernement à la fin du principat : la romanité de lEtat moderne، dans Cahiers du centre Glotz، I، 1989، p. 251 - 278 ؛ C. NICOLET، LEmpire romaine : espace، temps، politique، dans Ktèma، 8، 1986، p. 163 - 173..

4 - حول فصول قانون 111 انظر :
J. GRANET، La loi agraire de 111 (texte simplifié) dans، Pallas، XXXV، 1989، p 129 - 139 ؛ Ch. SAUMAGNE، Sur la loi agraire de 643/111. Essai de restitution des lignes 19 et 20، dans Revue de Philologie، 3ème année، I، 1927، p. 50 - 80.

استغلال الأرض ونوعية المنتوجات الفلاحية وكيفية استخلاص الضرائب ... الخ، كما أنها قد تعني مجموع الأراضي التي تدخل ضمن الأملاك العمومية للشعب الروماني، أو تقتصر على جهة معينة من الولايات الرومانية في شكل مرسوم. في هذا الإطار تبقى المعلومات حول موريطانيا الغربية ضعيفة جدا من حيث القوانين المرتبطة باستغلال الأراضي الفلاحية التي من شأنها أن تساعدنا على تتبع آليات الاستيطان الروماني في البوادي المورية.

تدفعنا قلة هذه المصادر إلى الاستعانة بما احتفظت به بعض نقائش الولايات الرومانية في إفريقيا الشمالية لتكوين نظرة عن آلية الاستيطان الروماني للبوادي المورية. وسنعتمد على ما تقدمه نقيشة "قانون مانسيانا"(1) ونقيشة "حصاد مكتار"(2) في إفريقيا البروقنصلية ثم "نقيشة سلا"(3) و"نقيشة ماركوس فاليريوس سيفيروس" بموريطانيا الغربية(4)، بالإضافة إلى بعض النقائش التي تدل على وجود "دومينات"

---

4 - اعتمدنا في قراءة نص هذه النقيشة على الترجمة التي أوردها "بيكارد" في :
G. Ch. PICARD et G. ROUGE، Textes et documentations relatifs à la vie économique et sociales dans lEmpire romain، (31 avant J. C. - 225 après J. C.)، Paris، 1969، p؛ 211 - 218 ؛ et voir aussi Ch. SAUMAGNE، Essai sur la législation agraire : la " lex manciana" et le " ius mancianum "، dans Cahiers de Tunisie، X، 1962، p. 11 - 40.

1 - يقول نص هذه النقيشة : "ولدت في عائلة فقيرة ولم يكن لأبي موارد ولا دار يملكها، فانكببت من يوم ولدت على العمل في ضيعتي، فلم أعرف راحة أنا وأرضي، وإذا أتت فترة نضج سنابل القمح كنت أول من يقلع الكلأ. وإذا ظهرت في الرياف جماعة من الحصادين يبحثون عمن يؤجرهم (...) كنت أول من يحصد قمحه، ثم إني غبت عن وطني إثنتي عشر سنة أحصد أثناءها لغيري تحت شمس من نار. ولقد سهرت طيلة إحدى عشرة سنة على جماعة من الحصدة وكنت أقطع سنابل القمح في ضيعات النوميديين. ولم أزل أكد قانعا باليسير حتى أصبحت أملك دارا وأرضا، فانا اليوم أعيش في رفاهية، بل إني نلت شرفا كبيرا إذ عينت في مجلس الشيوخ ببلدتي وأصبحت مراقبا بعد أن كنت فلاحا صغيرا". اعتمدنا في ترجمة هذا النص إلى العربية على كتاب شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي بن سلامة، الدار التونسية للنشر، 1969 ص، 224.

2 - انظر نص هذه النقيشة في :
I.A.M.، I.L.، 307 et voir aussi J. CARCOPINO، Le Maroc antique، Paris، 1947، p. 211 - 220 ؛ L. HARMAND، Observation sur linscription de Sala، dans Mél. Pigagniol، 1966، p. 1211-1220 ؛ J. BOUBE، Sala : notes dépigraphie، B.A.M.، 12، 1979 - 1980، p. 124 - 137 ؛ Id.، La dédicace du Capitole de Sala (Maroc) et la base honorifique de C. Hosidius Severus، M.E.F.R.A.، 102، 1990 -1، p. 213 - 246؛ J. GASCOU، Hypothèse sur la création de Sala، Ant. Afr.، 27، 1991، p. 151 - 156.

3 - تعدد نشر محتوى هذه النقيشة ويمكن الإحالة على الدراسة القيمة التي قدمها "كريستول" في هذا الموضوع، انظر :
I.A.M. I.L. 448 ؛ L. CHATELAIN، Inscription relative à la révolte dAedemon، CRAI، 1915، p. 394-399 ؛ Id.، Les fouilles de Volubilis، BCTH.، 1916، p. 79-82 ؛ E. CUQ، Les successions vacantes des citoyens romains tué par lennemi sous le règne de Claude daprès une inscription de Volubilis، JS.، nov.، 1917، p. 481-487 ؛ M. CHRISTOL، Les hommages publics de Volubilis : épigraphie et vie municipale، lAfr. Rom. 13 -15 décembre، 1985، p. 83 - 96 ؛ J. GASCOU. Sur une inscription de Volubilis، Ant. Afr.، 28، 1992، p. 133-138.

للإمبراطور الروماني في موريطانيا الطنجية"(1). تجدر الإشارة إلى أن نصوص هذه النقائش ليست بتشريعات قانونية بالمفهوم العام للقانون الروماني، وإنما هي فقط نصوص تنظيمة لاستغلال أراض فلاحية في ملكية الشعب الروماني.

يقول الفصل الأول من نقيشة "مانسيانا" : "إلى الذين يسكنون "دومين ضيعة "مكنا فاريانا"، يمكنهم أن يحرثوا الحقول التي لم يتم تجزيئها حسب تشريعات "قانون مانسيانا"، وهذا يعني أن المزارع له حق استغلال الأرض شخصيا"(2). وتفيدنا "نقيشة حصاد مكتار" تدرُّج حياة فلاح في السلم الاجتماعي والسياسي، من مرحلة العامل الأجير إبان موسم الحصاد إلى مُستفيد من ملكية خاصة جعلته يحظى بالاحترام والتقدير. كما أنه تمكن من تسلق المناصب السياسية حيث وصل إلى مجلس السيناتو لمدينته(3). يمكن أن نظيف إلى هاتين النقيشتين بعض المعلومات التي أوردها علي واحدي حول نقيشة "تيباسا" بموريطانيا القيصرية والتي تفيد "بأن L. Saidius Octavius Felix كان يملك ضيعة على بعد ثلاث كلمترات شرق المدينة (تيباسا)، وقد أبانت الحفريات عن وجود هذه الضيعة بالفعل"(4).

تفيدنا إشارات هذه النقائش في أن أراضي إفريقيا الشمالية دخلت في حوزة ملكية الشعب الروماني Ager publicus populi romani الذي أصبحت له صلاحية تدبير استغلالها(5). الأمر الذي يسمح، حسب "فرانتان" بتصنيفها إلى ثلاثة أقسام تنظم

---

1 - حول هذه النقائش انظر :

M. PONSICH، Recherches archéologiques à Tanger et dans sa région، Paris 1970، p.264-273 et 380 et voir aussi L. DEMSIRI-LAADOUA، Les domaines impériaux en Afrique du Nord. Etude de la géographie historique، Thèse Universitaire، Lille III، 1995، p؛ 252 - 277 (trav. dact.)

2 - انظر نص هذا الفصل في :

G. Ch. PICARD et G. ROUGE، op. Cit.، Textes et documentations relatifs à la vie économique et sociales dans lEmpire romain ... p. 212.

3 - انظر نص هذه النقيشة في المرجع السابق ص. 224.

4 - تعذر علينا الإطلاع على هذه النقيشة واكتفينا بما أورده علي واحدي الذي تعرض إلى إشكالية حيازة الأراضي في أحواز وليلي وأورد ملخصا عن هذه النقيشة أنظر : علي واحدي، مكانة وليلي الاقتصادية في عهد الرومان ، رسالة السلك الثالث، فاس، 1985 - 1986 ص، 39 - 41، (عمل مرقون).

5 - حول أشكال استغلال الأراضي العمومية للشعب الروماني انظر الأعمال التالية :

E. BEAUDOUIN، La limitation des fonds de terres dans les rapports avec le droit de propriété : étude sur lhistoire du droit romain de la propriété، RHDFE، 1893، p. 397-399 et p. 567-684 ؛ 1894، p. 158-222 et p. 309-365 ؛ F. BOZZA، la possessio del "ager publicus"، Milan، 1939 ؛ A. J. ARNAUD، Réflexion sur loccupatio، RHD.، 46، 1968، p. 183-210 ؛ A. M. RATAUT، Réflexions sur les limitations au droit de propriété à Rome، jusquà la fin de la République، RHDFE، 1977، p. 339-243 ؛ P. BOTTERI، La définition de lager occupatorius، Cahiers du Centre G. GLOTZ، III، 1992، p. 45-55 ؛ C. MOATTI، Etude sur loccupation des terres publiques à la fin de la République romaine، Cahiers du Centre G. GLOTZ، III، 1992، p. 57-73.

استغلالها وفق صفتها القانونية الجديدة(1). يُمنح القسم الأول للمعمرين والمسرحين والمواطنين الرومان الذين يكوّنون أساسا سكان المستوطنات الرومانية في الولايات الإفريقية، وغالبا ما يتكون هذا الحيز من أجود الأراضي الفلاحية في المناطق التي يسهل استغلالها وتخضع لمراقبة السلطات الرومانية في المنطقة. كما يتم، في الغالب، تحفيظ هذه الأراضي وتسجيل رسومها العقارية في أرشيفات الدولة كما أكدت ذلك الحفريات في تونس(2). ويخضع القسم الثاني من هذه الأراضي إلى عملية التحديد Limilatio دون تقسيمها وتحفيظها، وتسمى "بالأراضي المُعمّرة" (3)Agri occupatorii. وغالبا ما كان يخضع هذا الجزء إلى عمليتي السمسرة والكراء اللتين يستفيد منهما كبار الملاكين من الأرستقراطية الرومانية؛ مما أدى إلى خلق ممتلكات كبرى على شكل "لاتيفونديات" ، كان البعض منها في العهد الإمبراطوري في ملكية الإمبراطور(4). يبقى الصنف الثالث من هذه الأراضي الذي لا يخضع إلى عمليات إقامة الحدود ولا إلى التقسيم، متروكا تحت تصرف الأهالي شريطة أداء ضريبة سنوية على المنتوجات الفلاحية تعرف بـ "Stipendium" ، غالبا ما كانت هذه الأراضي غير صالحة للزراعة ومنتشرة في المناطق الوعرة، الأمر الذي يجعل فرض الضريبة عليها قائما على أساس المنتوج الفلاحي لا المساحة المستغلة(5).

يبقى الآن استغلال ما تقدمه نقيشتا سلا ووليلي حول ملكية الأراضي واستغلالها في موريطانيا الغربية على ضوء القواعد القانونية الرومانية التي عمدنا إلى الإشارة إليها. فمن بين محتويات نقيشة سلا أنها تمجد ماركوس سولبيكيوس فيليكس Marcus Sulpicius Felix فتصفه "بصديق الشعب، (الذي كان) مشغولا بأداء واجبه، لذا

1 - أنظر في هذا الموضوع التصنيفات التي قدمها "فرانتان" في توزيع الأراضي وتقسيمها من أجل استغلالها :
Frontin، Loeuvre Gromatique، Corpus Agrimensorum Romanorum IV، Iulius Frontinus، texte traduit par O. BEHRENDS، M. CLAVEL-LEVEQUE، D. CONSO، et dautres... Publication de Office .des Publications Officielles des Communautés Europiennes، Luxembourg، 1998، p. 3 - 6

2 - انظر في هذا الموضوع :
R. CHEVALLIER، Centuraition romaines en Tunisie، dans M.E.F.R.، 1958، p. 61 - 128.

3 - حول خاصيات هذا الصنف من الأراضي انظر :
Siculus FLACCUS، op. Cit.، Les conditions des terres... (Th. 102).

4 - حول استغلال الطبقات الأرستقراطية والنبلاء لنفوذهم قصد الاستفادة من الأراضي العمومية في الولايات الرومانية انظر :
J. P. VALLAT، Lattitude de la classe dominante romaine des guerres romano-campaniennes aux luttes de la fin de la République، DHA.، 9، 1983، p. 217-232 ؛ M. HUMBERT، Institutions politiques et sociales de lantiquité، DALLOZ، 1991، p. 209-269.

5 - انظر حول هذا الموضوع :
J. KOLENDO، Sur la législation relative aux grands domaines de lAfrique romaine، R.E.A.، LXV، 1963، p. 82 - 105.

مهد لنا الطريق للوصول إلى غاباتنا وحقولنا بتشديد الحراسة، مما أمن حياة العمال"(1). يتبين أن من بين أسباب هذا التمجيد* كما يشير إلى ذلك النص، كون أهالي سلا تعذر عليهم الوصول إلى ممتلكاتهم القروية بسبب انعدام الأمن في المناطق المجاورة للمدينة. وتدل هذه الإشارة على أن سكان سلا كانوا يملكون أراضي وحقولا ويستغلون الغابات المجاورة لمدينتهم مما يؤكد على وجود علاقة بين المراكز الحضرية وبواديها، ليس فقط عبر استغلال مجالاتها الفلاحية ولكن، أيضا، بحيازة ساكنتها لأراضي على شكل حقول ومزارع تدخل ضمن أملاكهم العقارية.

وتطلعنا نقيشة ماركوس فاليريوس سيفيروس على أن أهالي وليلي استفادوا، نتيجة موقفهم من ثورة أيدمون، من "الإعفاء من أداء الضرائب لمدة عشر سنوات والتحكم في العمال الأجانب (incolae)، وحق التصرف في ممتلكات المواطنين الذين قتلوا في الحرب ولم يخلفوا ورثة"(2).

يتبين إذن أن الاستغلاليات الفلاحية كانت تشكل همزة الوصل بين العالم القروي والحواضر في موريطانيا الغربية، حيث أن عملية التفاعل لا تقتصر فقط على المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية والمواد الاستهلاكية، وإنما تشمل أيضا أواصر الترابط عن طريق امتلاك مؤسسات استغلالية يقطن أصحابها في الحواضر. تدفعنا قلة المادة التاريخية في هذا الميدان إلى الموافقة على رأي الأستاذ علي واحدي الذي يقول في هذا الموضوع : "ما دمنا لا نتوفر على وثائق ونقائش كثيرة العدد وصريحة تبين أنواع الملكيات المنتشرة في موريطانيا الطنجية، فمن الصعب الخروج بنتائج دقيقة، وكل ما نعرف هو أن الأباطرة كانوا يوزعون الأراضي على الجنود الذين أنهوا خدمتهم العسكرية"(3).

بالرغم من هذه الصعوبات، يسعفنا الوقوف على الجانب القانوني في استغلال الأراضي الفلاحية لبادية موريطانيا الغربية من تقديم بعض الفرضيات. حيث يتضح أن إقامة أو تطوير استغلالية فلاحية يقتضي توفير الشرط الأساسي الذي يعتمد على ملكية قسط من الأرض وهو الفوندوس Fundus الذي بموجبه يحصل الراغب في الاستغلال

1 - إعتمدنا في ترجمة النص على عمل علي واحدي، م. ص. مكانة وليلي الاقتصادية في عهد الرومان ... ص. 42.

2 - ترجمة النص ماخوذة من المرجع السابق ص. 41. يعلق ذ. علي واحدي على هذا النص قائلا : "إن كلمة "ممتلكات" كلمة عامة يمكنها أن تشمل ممتلكات هؤلاء المواطنين داخل المدينة، كالمنازل والمتاجر وما إلى ذلك، بالإضافة إلى ممتلكاتهم خارج المدينة ... فلا شك أن بعضا من هؤلاء كانوا يمتلكون أراضي فلاحية في منطقة وليلي، وبقتلهم في حركة أيدمون، تصبح هذه الأراضي ملكا للوليليين الذين انحازوا إلى جانب الرومان حفظا على مصالحهم، وإن صح هذا التأويل تكون بعض الضيعات في ملكية بعض الحضريين" انظر المرجع السابق في نفس الصفحة

3 - أنظر المرجع السابق ص. 42

على أحقية إقامة المؤسسة الاستغلالية. ويشترط توفير هذا الأساس حيازة الملكية التي يمكن الحصول عليها إما من طرف الدولة أو من طرف ملاكيها. وفي حالة موريطانيا الغربية فإن السياسة الاستيطانية كانت قد هيأت الأرضية القانونية لتمكين المواطنين الرومان من الحصول على شرعية استغلال الأراضي الفلاحية. يضاف إلى هذا أن أغلبية هذه الأراضي كانت توجد في المدارات المجاورة للمستوطنات الرومانية التي يقدر محيط شعاع الاستيطان بحوالي 20كلم، أو أنها تدخل ضمن الأملاك العمومية للشعب الروماني، مما يعطي لكل مواطن روماني إمكانية الحصول على حق الملكية أو المنفعة إما كمعمر أو كمسرح أو كمستثمر أو كمستغل مقابل أداء واجباته اتجاه الدولة.

يمكّن الحصول على حق "الفوندوس" المالك من إمكانية الاستقرار ويمنحه أيضا فرصة استغلال الأراضي المجاورة، فتتحول الاستغلالية إلى قاعدة تحتوي على أسس المؤسسة الفلاحية وتعمل على التوسع نحو الأطراف المجاورة على حساب الأراضي العمومية التي يمتلكها الشعب الروماني. تبدأ هذه العملية باستصلاح المجالات الفلاحية البكر وتحويلها إلى أراض صالحة للاستغلال، إما عبر إقامة سدود صغيرة للحد من أثار الفيضانات وإقامة قنوات الري لسقي الأراضي البورية (1)، أو بتجفيف الأراضي المجاورة من المستنقعات والمرجات وكذا اجتثاث الغابات. وهو ما يعطي للقائم بهذه الاستصلاحات امتياز أسبقية كرائها إبان عمليات السمسرة العمومية والاستفادة من إعفاءات ضريبية من طرف الدولة، وهي كلها إجراءات تشجيعية على استغلال الأراضي الفلاحية. وتخول هاتان العمليتان إمكانية توسيع مجالات استغلال "المؤسسة الفلاحية" عبر ضمها لأراضي، حصلت على أحقية استغلالها، إلى ملكيتها الأصلية. غير أن الامتياز في الاستغلال سرعان ما يتحول إلى أحقية وراثية تنتقل عبر الأجيال إلى أن تندمج الأراضي المُستغلة مع الأراضي المُمتلكة لتتوسع المجالات الفلاحية التي تستغلها الاستغلاليات الفلاحية وتدخل في إطار ما يعرق "باللاتيفنديات" (2). وتصل الاستغلالية الفلاحية إلى هذا المستوى عندما يعمد المستغلون لهذه الأراضي إلى استثمارات طويلة الأمد عبر غرسها بأشجار الزيتون والكروم

1 - حول هذه السياسة الاستيطانية التي اتبعتها روما في استصلاح الأراضي الإفريقية انظر :
J. M.، LASSERE، Ubique Populus. Peuplement et mouvements de population dans lAfrique romaine de la chute de Carthage à la fin de la dynastie des Sévères (146 a. C. – 235 p. C)، Paris، 1977، p. 305 – 310 ؛ P. PAVIS DESCURAC، Irrigation et vie paysanne dans lAfrique du Nord antique، 5، Ktèma، 1980، p. 177 – 191.

2 - حول انتشار "اللاتيفونديات" واستحواذها على الأملاك العمومية من أراضي الشعب الروماني انظر:
J. ANDREAU، Encore quelques mots sur les Latifundia، dans Mélanges P. LEVEQUE، 8، Paris les Belles lettres، 1994، p. 1 – 12..

المُندرجة ضمن المنتوجات الفلاحية التي تتطلب مجهودات واستثمارات تزيد عن خمس سنوات وتدخل في إطار المنتوجات الفلاحية التسويقية.

الاستغلالية وتنظيم المجالات الفلاحية وفق النموذج الذي تقدمه المصادر الرومانية

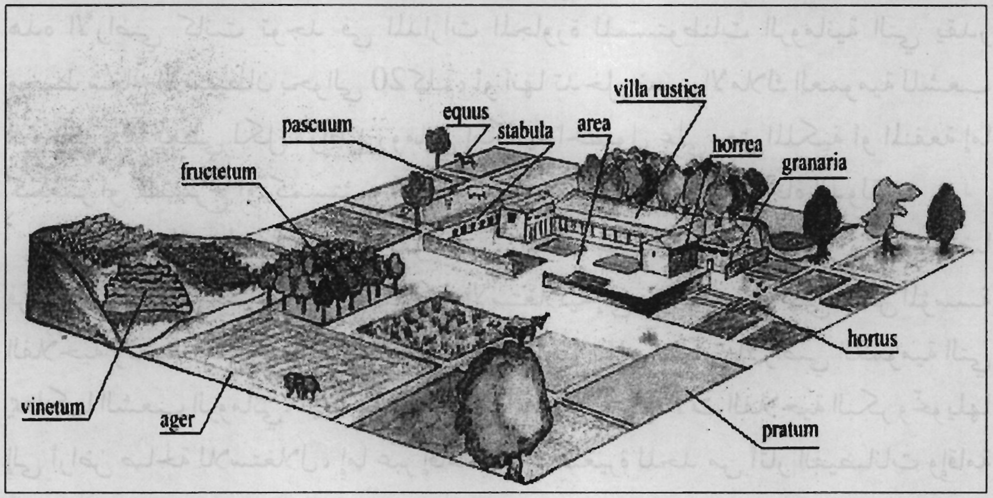

يضاف إلى هذين الصنفين من الأراضي صنف ثالث، ويتعلق الأمر ب "المجالات الحرة" التي تشمل سفوح الجبال والغابات والمرجات والأراضي الرعوية(1). تذهب بعض الآراء إلى القول إن هذه الأراضي بقيت في الفترة الرومانية تحت سيطرة القبائل المورية التي تم طردهما من المجالات الخصبة إلى سفوح الجبال والمناطق شبه الصحراوية. غير أن وقوفنا عند طبيعة العلاقة التي أقامها الرومان مع القوى القبائلية المورية في موريطانيا الغربية تجعلنا نتحفظ من هذا الحكم. فقد كانت روما تدرك أن المجالات الزراعية في هذا الإقليم محصورة في المناطق الداخلية والسهول الساحلية، وأن خاصياته الاقتصادية القروية تقتضي استغلال كل أقطابه الفلاحية بما في ذلك المجالات الرعوية والمجالات الغابوية. لعل إدراك الرومان لأهمية هذه المجالات هي التي دفعته إلى إقامة روابط "دبلوماسية" مع أغلبية القبائل المورية منذ الفترة الانتقالية. الشيء الذي أعطى للاستغلاليات الفلاحية إمكانية استغلال هذه المجالات عن طريق الوصول إما إلى المنتوجات الغابوية واستغلال مجالاتها الرعوية، أو تربية الحيوانات والانتقال بها بين

3 - حول استيطان المناطق الجبلية من موريطانيا الغربية في الفترة الرومانية انظر :
J. M.، LASSERE، op. Cit.، Ubique Populus...، p. 311 - 312 ؛ J. DESPOIS، La culture en terrasses dans lAfrique du Nord، Annales، ASC، I، 1956، p. 42 - 50.

سفوح الجبال ومنخفضات الأودية في دورة فصلية تمكنهم من حق التنقل واستغلال المراعي إلى جانب قطعان القبائل المورية(1).

ويمكننا تتبع ميكانيزمات الآلية القانونية من إدراك أهمية المشروع الاستيطاني الذي اتبعته روما في مسيرة سيطرتها على موريطانيا الغربية. فلقد وفر لها الأرضية القانونية للحصول على شرعية الوصول إلى أهم المجالات الاقتصادية في البلاد، ومنح للمواطنين الرومان إمكانية امتلاك الأرض عبر الفوندوس، وكذا الحصول على أحقية استغلال الأراضي التي تدخل في ملكية الشعب الروماني، ثم إمكانية الاستفادة من "المجالات الحرة" التي عملت السلطات الرومانية على مراقبتها دون إخضاعها قصد استغلالها في إطار العلاقات التي تجمعها مع القبائل المورية. بهذا يمكن القول، إن الأراضي التي كانت تستغلها المؤسسات الفلاحية كانت متنوعة من الناحية القانونية تتداخل فيها الأراضي التي لها صفة الملكية، وكذا التي تتمتع بصفة الأراضي المُستغلة، بالإضافة إلى المجالات الفلاحية التي تدخل في إطار المنفعة العامة وتبقى رهن إشارة الراغبين في الاستفادة منها مع الحرص على "مؤسسة" استغلالها لضمان حق مراقبة الدولة.

تدفعنا هذه الخلاصة إلى التساؤل عن ملاكي المؤسسات الاستغلالية والمستفيدين من هذه الأراضي الفلاحية(2). هنا نقف من جديد أمام وثائق لا تسعفنا في كشف هذا الموضوع، مما يجعلنا نستنجد بنتائج الدراسات التي تناولت أسماء وألقاب ساكنة موريطانيا الطنجية انطلاقا من النقائش، لعلها تفيدنا في تسليط الضوء على هذا الجانب. غير أن هذه الدراسات تحصر اهتمامها على ساكنة الحواضر دون البوادي نظرا لضعف المادة التاريخية(3)، مما يجعل الاعتماد عليها يبقى رهين الفرضيات ويندرج في إطار الروابط التي كانت تجمع الحواضر ببواديها. يضاف إلى هذه الصعوبات أن دراسة الألقاب والأسماء في المدن الموريطانية من خلال النقائش بقيت منحصرة في التنقيب عن الأصل وعلاقة التبعية التي كانت تربط ساكنة هذه الحواضر بالرومان من أجل معرفة

---

1 - حول السياسة الرومانية في استغلال مختلف الجهات الطبغرافية لموريطانيا، دون الاقتصار على السهول، انظر :
Ph. LEVEAU، Lopposition de la montagne et de la plaine dans lhistoriographie de lAfrique du nord Antique، dans Annales de Géographie، LXXXVI، 1977، 201 - 205.

2 - عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الرباط، 1984، ص. 57 - 58.

3 - نلاحظ أن "لسير"، عمد إلى ذكر بعض اسماء ساكنة بوادي باقي الولايات الرومانية في إفريقيا الشمالية وخاصة في موريطانيا القيصرية، إلا أنه تعذر عليه تقديم لائحة عن ساكنة بوادي موريطانيا الطنجية، انظر حول هذه النقطة :
J. M.، LASSERE، op. Cit.، Ubique Populus...، p. 338 - 348

درجة رومنتها. إلى جانب هذا، فنادرا ما تذكر الوظيفة التي كان يشغلها الفرد، عدا المهام الرسمية التي أداها في خدمة الدولة، والألقاب العسكرية التي حصل عليها إبان مُزاولة الخدمة، مما لا يسعفنا في تتبع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للفرد، وكذا معرفة مصادر ثرائه، خاصة إذا كانت تعتمد على حيازة الأرض واستغلالها وتسويق منتجاتها الفلاحية.

بغض النظر عن هذه الصعوبات، فمن الأكيد أن الروابط بين الحواضر وبواديها كانت متينة، ليس فقط على مستوى التبادل التجاري، وإنما أيضا عبر امتلاك ساكنة المدن لأراضي فلاحية يقومون باستغلالها مباشرة أو عن طريق "وكيل" يتولى إدارة أملاكهم(1). ويذهب في هذا الصدد مصطفى الغيتي في دراسته لألقاب وأسماء ساكنة موريطانيا الطنجية(2) إلى الحديث عن "أرستقراطية" وليلي التي تتكون من شخصيات تحمل أسماء لاتينية ويونانية وبونية وشرقية ومحلية(3). كما يصف ساكنة سلا "بالبرجوازية"(4). ويرى أن أغلبية الأسماء التي احتفظت بها نقائش بناصا هي لشخصيات راقية من الناحية الاجتماعية كما تشهد بذلك وظائفهم الإدارية والعسكرية(5). بينما تظل إشكالية ساكنة طنجة مطروحة على الرغم من أنها كانت من أولى المراكز الحضرية التي تم ربطها بالإدارة الرومانية، ولهذا فإن دراسة نقائشها لا تفيد كثيرا في معرفة طبيعة ساكنتها، وإن كان انتشار الاستغلاليات الفلاحية في بواديها يدل على العلاقة التي كانت تجمع بين البادية والمدينة من جهة، وبين هذه المدينة وباقي المدن في بيتيكا من جهة ثانية(6).

ومن غير المُستبعد أن من بين ساكنة الحواضر الموريطانية - سواء كانت أرستقراطية أو "برجوازية" أو ذات مراكز وظيفية سامية في الإدارة أو الجيش - من كان يمتلك

1 - انظر في هذا الموضوع : علي واحدي، علاقة وليلي ببواديتها في العهد الروماني، أعمال ندوة الحاضرة الاسماعيلية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بمكناس، 1988، ص، 159-168.

2 - انظر هذا العمل في

: M. EL RHAITI، Recherches sur lonomastique de la Maurétanie Tingitane، Thèse Universitaire، Strasbourg، 1996 (trav. dact.)

3 - انظر المرجع السابق ص، 206 - 231، وانظر كذلك :

J. MARION، La population de Volubilis à lépoque romaine، B.A.M.، IV، 1960، p. 133 - 187.

4 - انظر :

M. EL RHAITI، op. Cit.، Recherches sur lonomastique ... p. 233 - 243 et voir aussi J. MARION، notes sur le peuplement de Sala à lépoque romaine، Hespéris، XXXVII، 1950، p. 399 - 427.

5 - انظر في هذا الصدد :

M. EL RHAITI، op. Cit.، Recherches sur lonomastique ... p. 243 - 248 et voir aussi J. MARION، Notes sur le peuplement de Banasa à lépoque romaine، Hespéris، XXXVII، 1950، p. 157 - 180.

6 - انظر:

M. EL RHAITI، op. Cit.، Recherches sur lonomastique ... p. 249 - 255 et voir J. MARION، Notes sur le peuplement de Tanger à lépoque romaine، Hespéris، XXXV، 1948، p. 125 - 149.

أراضي فلاحية تدعم مركزه الاجتماعي وتقوي موارده الاقتصادية(1). يعزز هذا الرأي محتوى نص نقيشة سلا، الذي أوردناه سابقا، حيث يمجد الحاكم الروماني الذي أمن الطريق للوصول إلى غابات وحقول "برجوازية" سلا. يضاف إلى هذا أن دراسة نمطية المواقع الأثرية للاستغلاليات الفلاحية في موريطانيا الغربية أبانت على أنها كانت ذات أشكال هندسية مدروسة، تهدف إلى توفير الراحة للسيد الذي يزور مزرعته إبان تفقده للأحوال، والاستراحة بها كلما سمحت له الفرصة بذلك.

إلى جانب هذه الممتلكات الخاصة كانت بوادي موريطانيا الطنجية، على غرار باقي أراضي الإمبراطورية تحتوي على ممتلكات خاصة بالإمبراطور. فقد كشفت بعض النقائش التي عثر عليها في ضواحي طنجة(2) عن وجود أملاك عقارية في ملكية الإمبراطور، حيث تنتشر أفرنة الآجور والأمفورات، كما أن المنطقة كانت تنتشر فيها أشجار الزيتون(3). وأظهرت الأبحاث الأثرية وجود استغلاليات فلاحية مهمة في المنطقة، مما يعني أن البعض منها ربما يدخل ضمن أملاك الإمبراطور التي يقوم باستغلالها المسرحون من جنود المعسكرات الرومانية في المنطقة، إلى جانب المعمرين تحت إشراف ممثل الإمبراطور، خاصة وأن النقائش خلفت اسم أحد الحكام الذي كان من الموالي الذين يتولون تسيير ممتلكات الإمبراطور وهو "بيبليوس أيليوس" P(ublius) Aeli(us...). وفي جهة لكسوس كشف موقع "التشميسة" خواتم إمبراطورية على الآجور، من نفس الشكل الذي وُجد في جهة طنجة(4). كما خلف الموقع الأثري لبناصا بعض قطع الآجور والقرمود تحمل إحداها خاتما يدل على ملكية الإمبراطور(5).

---

1 - أنظر حول هذا الموضوع الملاحظات التي أبداها "لوفو" في :
Ph. LEVEAU، Richesses، Investissements، dépenses : A la recherche des revenus des aristocraties municipales de lAntiquité، dans Lorigine des richesses dépensées dans la ville antique، Actes du Col.، organisé à Aix-En-Provence، 11 et 12 Mai، 1984، Publication Université de Provence، 1985، p. 19 - 37.

2 - أنظر هذه النقائش في
I.L.M.، II، 8 = A.Ep.، 1955، 264 et voir aussi ، M. PONSICH، op. Cit.، Recherches archéologiques à Tanger ...، p.264-273 ؛ L. DEMSIRI-LAADOUA، op. Cit.، Les domaines impériaux en Afrique du Nord ... .، p. 254.

3 - أنظر حول هذه الأملاك :
R. THOUVENOT، Les manufactures impériales au Maroc romain، P.S.A.M.، X، 1954، p. 213 - 216.

4 - أنظر محتويات هذه النقائش في المرجع السابق ص. 256.

5 - أنظر المرجع السابق في نفس الصفحة وانظر ا أيضا :
R. THOUVENOT، Une colonie romaine de Maurétanie Tingitane : Valentia Banassa، Paris، 1941 p. XI.

يتبين إذن أن موريطانيا الغربية كباقي الولايات الرومانية عرفت، هي الأخرى، بعض الأملاك العقارية للإمبراطور سواء تعلق الأمر بأراضي فلاحية وغابات أو مقالع ومناجم، أو محترفات لإنتاج الآجور والأمفورات(1). مما خول لأصحاب النفوذ، وعلى رأسهم الإمبراطور وحاشيته، الاستفادة منها وفق قوانين استغلال الأملاك العمومية للشعب الروماني خاصة قانون 111(2). يضاف إلى هذا عمليات الاستحواذ التي باشرتها السلطات الرومانية على ممتلكات البعض قصد ضمها إلى أملاك الإمبراطور. واستفاد هذا الأخير من "أسبقيته" في إرث ممتلكات الملوك الذين تمت تنحيتهم. كما ساهمت عمليات "التنازل" Le legs، وفق "أعراف" روابط التبعية، من قبل العائلات المحلية إلى بعض الأسر من حاشية الإمبراطور من تنمية هذه الأملاك في كل الولايات الرومانية. ومن غير المستبعد أن تكون موريطانيا الغربية قد عرفت، هي الأخرى هذه الأساليب، خاصة وأن بعض الأعيان من الموريين كانت تربطهم علاقة التبعية مع العائلات القوية في روما(3).

يتبين مما سبق – وفي غياب الشواهد التاريخية التي قد تثبت العكس – أن استغلال الأراضي الفلاحية في موريطانيا الغربية لا يخرج عن طريقتين : الأولى تكمن في استغلال مباشر بإشراف المالك على ضيعته، بواسطة اتخاذ عمال مأجورين إذا كانت المساحة المُستغلة كبيرة ومتخصصة في المنتوجات التسويقية، أو الاكتفاء باستغلال الأرض بنفسه بالاعتماد على أفراد عائلته، مع الاستعانة بالمقربين في حالة ما إذا كانت الأرض صغيرة. أما الطريقة الثانية فتتمثل في اللجوء إلى "نظام المزارعة" والذي يتمثل في إسناد كبار الملاكين استغلال أراضيهم إلى من يخدمها مقابل قسط من المنتوج الفلاحي(4).

وهكذا فإن تتبع ميكانيزمات السياسة الاستيطانية التي نهجتها روما لبسط سيطرتها على موريطانيا الغربية، يُسعفنا في إدراك التخطيط المحكم الذي عملت على ترسيخه قصد استغلال خيرات البلاد والتحكم في ساكنتها. فقد جعلت هذه الميكانيزمات

---

1 – انظر :
L. DEMSIRI-LAADOUA، op. Cit.، Les domaines impériaux en Afrique du Nord ... .، p. 264 - 266.

2 – حول أحقية الامبراطور في استغلال الأملاك العمومية للشعب الروماني انظر :
E. BEAUDOUIN، Les grands domaines dans lEmpire romaine daprès les travaux récents، dans N.R.H.D.F.E.، 1897، p. 573 - 576.

3 – حول تكوين املاك الامبراطور وسبل استغلالها وصفتها القانونية انظر :
L. DEMSIRI-LAADOUA، op. Cit.، Les domaines impériaux en Afrique du Nord ... .، p. 266 - 277.

4 – حول هذا الأسلوب في استغلال الأراضي الفلاحية ف إفريقيا الشمالية إبان السيطرة الرومانية انظر :
G. Ch.، PICARD، La civilisation de lAfrique romaine، Paris، 1959، p. 617.

من السياسة الاستيطانية ركيزة أساسية مكنتها من وضع قواعد قانونية تؤمن لها مشاريعها الاستغلالية. وكان استقطاب "الموري" بمنحه "امتيازات" قانونية بمثابة الشرخ الذي أحدثته روما في عمق البنية الاجتماعية القبلية المورية قصد تسريب الآليات الاستيطانية. وقد برزت نتائج هذه السياسة الاستيطانية إبان التدخل العسكري الروماني الذي وجد أرضية مُيسرة ممثلة في مؤازرة سكان وليلي والمستوطنات الأوغوسطية ومن الساكنة المترومنة من أهالي طنجة، بالإضافة إلى "ترحيب" الأعيان التابعين لهذه المشاريع الاستعمارية. مما أدى إلى خلق قواعد استقطاب للمستوطنين والمعمرين والمستثمرين الرومان، قصد المساهمة في توسيع دائرة السياسة الاستيطانية لاستغلال خيرات البلاد مباشرة ودون وساطة، مُعتمدين في ذلك على تسخير الإنسان من أجل استغلال الأرض.

ومن الواضح أن هذه السياسة الاستيطانية كانت مركزة في بدايتها على الحواضر، لكنها ما لبثت أن تسربت نحو البوادي التي أصبحت مُستهدفة من قبل هذا الاستعمار. وقد تم التركيز على تطوير المؤسسات الاستغلالية التي كانت موجودة وخاصة "الضيعات الفلاحية التقليدية"، حيث وظفت روما كل إمكانياتها القانونية والمعرفية قصد تمكينها من سُبل الإضطلاع بالأدوار الأساسية من أجل استغلال البلاد والتحكم في ساكنتها. فأضحت الاستغلاليات الفلاحية بمثابة جسور تعمل على نقل وترسيخ وتعميم المشروع الاستعماري الروماني نحو البوادي المورية قصد التحكم في الإنسان من أجل استغلال المجال.

2 - تنظيم مجالات الاستغلاليات الفلاحية بالمغرب القديم

انصبت الأبحاث التاريخية، في الآونة الأخيرة، على المجالات القروية كفضاءات جغرافية أثارت اهتمام المؤرخين لتتبع تطور أشكالها الهندسية وطرق استغلالها(1). وأفرز تراكم هذه الاهتمامات مجموعة من الدراسات ارتبط البعض منها بدراسات المصادر القانونية الرومانية المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية(2)، وارتبط البعض الآخر

1 - انظر في هذا الموضوع الملاحظات التي أبداها "لوفو" والمرتبطة بأهمية الدراسات التاريخية المرتبطة بتطور الأشكال الهندسية للمجالات القروية قصد فهم التطورات التي عرفتها البوادي وعبرها اللبنات الاقتصادية والاجتماعية :
Ph. LEVEAU، La question du territoire et les sciences de lAntiquité : la géographie historique، son évolution de la topographie à lanalyse de lespace، R.E.A.، 86، 1984، p. 68 - 87.

2 - من بين أهم الدراسات الحديثة التي تناولت المصادر القانونية الرومانية المرتبطة باستغلال الأراضي انظر :
E. BEAUDOUIN، La limitation des fonds de terre dans ses rapports avec le droit de propriété. Etude sur lhistoire du droit romain de la propriété، Nouvelle Revue historique de droit français et étranger، Paris، 1893، p. 397-469 ؛ L. TONEATTO، Tradition manuscrite et éditions modernes du "Corpus Agrimensorum Romanorum"، dans M. CLAVEL-LEVEQUE éd.: Cadastres et espace rural. Approches et réalités antiques. Table ronde de Besançon (mai 1980). CNRS، Paris، 1983، 21-50.

بتحليل محتويات مؤلفات علماء الزراعة(1) والكروماتيكيين(2)، مما وفر مادة مرجعية توضح تطور تفاعل الإنسان مع المجالات سواء منها الحضرية أو القروية. كما أعطى استغلال الخرائط الطبغرافية والصور الجوية وصور الأقمار الاصطناعية إمكانية تتبع تطور تنظيم المجالات الفلاحية منذ بداية استغلال الإنسان للأرض إلى أن أصبحت تخضع لضوابط التسجيل في المحافظة العقارية(3). ومكنت الدراسات الميدانية كذلك، من الوقوف على آثار التنظيمات المجالية التي عرفتها مختلف البوادي في حوض البحر الأبيض المتوسط(4). وقد أظهرت الدراسات الجهوية أن روما لم تعمل على فرض "النمط اللاتيني" كنموذج للتنظيم العقاري الذي اعتمدته في تنظيم المجالات القروية للأقاليم التي سيطرت عليها، بقدر ما عملت على عقلنة التنظيمات التي كانت معتمدة من قبل وربطها بالمؤسسات الرومانية، وخاصة القانونية منها، قصد التحكم فيها بشكل أكثر فعالية(5).

---

1 - حول أهم مؤلفات المزارعيين الرومان والدراسات العامة التي تتعلق بها أنظر :
R. MARTIN Recherches sur les agronomes latins et leurs conceptions économiques et sociales، Les Belles Lettres، Paris، 1971.

2 - حول أهم الدراسات التي تناولت مصادر الكروماتيكيين وأشكال توزيع الأراضي الفلاحية انظر :
A. MOMIGLIANO، Alle origini dellinteresse su Roma arcaica: Niebuhr e lIndia، in Settimo contributo alla storia degli studi classici e del mondo antico، Edizioni di Storia e Letteratura، Rome، 1984، p. 155-170 ؛ L.CAPOGROSSI COLOGNESI، Max Weber e la "Römische agrargeschichte"، Annali della Scuola Superiore di Pisa، série III، vol. VIII، 4، 1978، 1333-1363.

3 - حول البعض من هذه الدراسات التي عمدت إلى استغلال الخرائط الطبغرافية والصور الجوية في الدراسات التاريخية انظر :
J. BARADEZ، Fostum Africae، Recherches aériennes sur lorganisation des confins sahariens à lépoque romaine، Arts et Métiers graphique-Gouvernement général de lAfgérie، 1949 ؛ R. CHEVALLIER، Essai de chronologie des centuriations romaines de Tunisie، dans M.E.F.R.، 70، 1959، p. 61 - 102 ؛Id.، Lavion à la découverte du passé، éd. Fayard، 1964.

4 - نكتفي هنا بالإحالة على إحدى أهم الدراسات الاستغرافية المرتبطة بتطور الدراسات الأركيولوجية لتنظيم المجالات العقارية والتي قدمها "جوردي كورتاديلا" :
J. CORTADELLA، Lhistoire de la recherche sur les cadastres romains، dans De la Terre au Ciel، I. Paysage et cadastres antiques، Besançon، 29 - 31 Mars، 1993، Paris، Les belles Lettres، 1994، p. 173 - 196.

5 - حول الأهداف المتوخاة من ضبط المجالات القروية عند الرومان انظر ما يلي :
M. CLAVEL-LEVEQUE، Impérialisme، développement et transition pluralité des voies et universalisme dans le monde impérial romain، la pensée، 196، nov. déc. 1977، p. 12-19.

الرسم العقاري الروماني على لوحة من الرخام

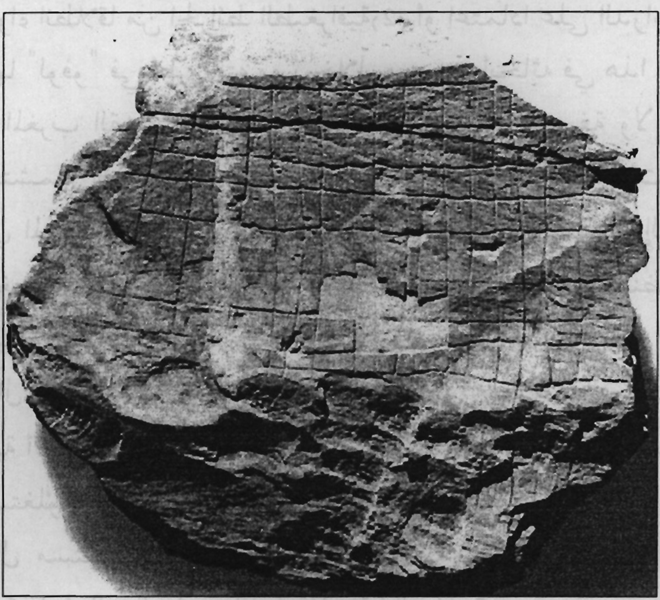

وقد أبانت الدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع أن سياسة تنظيم المجالات القروية كانت تسير متوازية مع السيطرة العسكرية على البلاد، حيث تعتبر إيطاليا، إلى جانب باقي الولايات الرومانية في أوربا الغربية، ميدان تطبيق نماذج جاهزة من التنظيمات العقارية التي مكنت روما من استغلال الأراضي الفلاحية وتنظيم الدخل الضريبي والتحكم في الساكنة(1). وبما أن إفريقيا الشمالية كانت منطقة فلاحية من الدرجة الأولى، فإنها كانت على دراية بأشكال التنظيمات العقارية قبل السيطرة الرومانية(2). لذا عرفت تطورا ملحوظا مع مجيء الرومان، حتى أضحت قبلة للأبحاث الميدانية في هذه المواضيع، وتحولت أراضيها إلى "متحف طبيعي" لاستكشاف خبايا التنظيمات المجالية التي اعتمدت عليها روما في

1 - حول أهم الدراسات التي تناولت تنظيم المجال القروي في أوربا الغربية انظر :
M. CLAVEL-LEVEQUE, Cadastre et espace rural: approches et réalités antiques, Table ronde de Besançon 1980, Paris, éd. C.N.R.S., 1983 ; G. CHOUQUER, M. CLAVEL-LEVEQUE, F. FAVORY et J.-P. VALLAT, Structures agraires en Italie centro-méridionale. Cadastre et paysage ruraux, Paris, De Boccard, 1987.

2 - حول بعض الأشكال الهندسية للتنظيم المجالي في إفريقيا قبل السيطرة الرومانية انظر :
M. DAVIN, Etude sur la cadastration de la colonia Iulia de carthage, dans Rev. Tunis, 1, é, 1930, p. 73 - 87 ; J. PEYRAS, Les campagnes de lAfrique du Nord antique daprès les Anciens Gromatici, dans les Actes du IIIème Coll., Int., sur Histoire et Archéologie de lAfrique du Nord, Monpellier, 1985, Paris, 1986, p. 257 - 272.

استغلال البوادي(1). كما حظيت بوادي موريطانيا القيصرية، بدورها بقسط من هذه الدراسات، سواء انطلاقا من الخرائط الطبغرافية(2) أو اعتمادا على الدراسات الميدانية، مثل التي قدمها "لوفو" في أطروحته ومن خلال مجموع أبحاثه في هذا الميدان(3).

أما في المغرب القديم فإن هذه الاهتمامات لا تزال ضعيفة ولا تتجاوز بعض "الإشارات المحتشمة" ضمن الأبحاث التي تجرأت وتناولت التنظيمات المجالية التي عرفتها البوادي المغربية في الفترة القديمة. ويبقى الفضل في التطرق إلى هذا الميدان للدراسات الجغرافية التاريخية التي حاولت أن تتعرف على أصول التنظيمات المجالية التي عرفتها البوادي المغربية. فقد حاول "جاك بيرك" من خلال تحرياته الميدانية الرامية إلى تتبع أشكال الحقول، سواء منها التي عرفتها المناطق الجبلية أو التي كانت تسود في المناطق السهلية أن يثبت أن السكان الأصليين كانوا على دراية بعلم هندسة المجالات القروية التي استغلوها في عمليات توزيع الأراضي الجماعية. ويرى أن آثار هذه البنيات العتيقة لا تزال مستمرة في المناطق الجبلية المنعزلة في المنخفضات المرتفعة لجبال الأطلس(4)، وكذا بأعالي السفوح الجبلية لمنطقة الريف(5).

وقد دفعت الأبحاث الميدانية "جاك بيرك" إلى محاولة الكشف عن أسس هذه البنية العقارية وجذورها التاريخية والقانونية انطلاقا من تحليله لمفهوم "الأصل" في القوانين

1 - تتعدد الراسات التي اهتمت بهذا الموضوع في إفريقيا ولا يمكننا إلا أن نحيل على البعض منها مثل :
A. CAILLEMER et R. CHEVALLIER، Atlas des centuriations romaines de Tunisie، 3ème éd. Paris، 1959 ؛ J. PEYRAS، Remarques sur les centuriations et les cadastres de lAfrique Proconsulaire، dans De la Terre au Ciel، I. Paysage et cadastres antiques، Besançon، 29 - 31 Mars، 1993، Paris، Les belles Lettres، 1994، p. 223 - 245

2 - من بين أولى الأعمال التي تناولت تنظيم المجال القروي ببوادي موريطانيا القيصرية أنظر :
J. SOYER، Les cadastres anciens de la région de Saint-Donat (Alger)، dans Ant. Afr.، 7، 1973، p. 275 - 296.

3 - إلى جانب أطروحة "لوفو" حول قيصرية وأحوازها يمكن الإحالة على مجموعة من أعماله ومنها :
Ph. LEVEAU، Lorganisation de lespace rural en Maurétanie Césarienne، dans Hommes et Richesses dans lEmpire Buzantin، T. I، 1991، p. 35 - 51 ؛ Id. Lorganisation de lespace agricole en Afrique à lépoque romaine، dans LAfrique dans loccident romain، Paris، 1990، p. 129 - 141.

4 - انظر في هذا الموضوع الدراسة التي قدمها "جاك بيرك" حول مفهوم الحقل وتطور شكله الهندسي في البوادي المغربية نتيجة تعاقب الاستعمار منذ الفترة الرومانية إلى فترة الحماية الفرنسية :
J. BERQUE، Le champ، dans Etude dHistoire Rurale Maghrebine، les Ed. Internationales، Tanger - Fez، 1938، p. 11 - 22 ؛ Id. Les Seksawa، Recherches sur les structures sociales du Haut-Atlas occidental، P.U.F. Paris، 1954.

5 - حاولنا في دراسة البنية العقارية لمنطقة صنهاجة السراير في الريف الأوسط تتبع تطور هذه البنية وطرق استغلالها من طرف الأهالي، وخلصنا إلى وجود تقارب بين الأعراف المحلية التي يتم اعتمادها في توزيع الأراضي وبعض جوانب القانون الروماني، مما دفعنا إلى التساؤل عن طبيعة هذا التقارب، انظر في هذا الموضوع :
S. EL BOUZIDI، Quelques réflexions sur les conditions de la terre du Massif de Sanhaja de Srair dans le Rif. Acquisition et nature de propriété، dans Annales du Rif، 1، 1998، p. 7 - 16.

العرفية التي تسود في البوادي المغربية(1). وخلص إلى ضرورة التمييز بين ثلاثة أشكال متوارثة حسب الحقب التاريخية والمجالات الجغرافية التي تسود فيها هذه البنيات. يرتبط الشكل الأول بمرحلة ما قبل مجيء الإسلام، حيث خلفت هذه المرحلة آثارا أركيولوجية لتنظيمات عقارية بارزة على سطح الأرض تمتد من تونس إلى الجزائر، تظهر على شكل مربعات منظمة تغطي معظم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، مما يؤكد حرص الملاكين على ضمان حقوق الاستغلال عبر ضبط المجال. ويستغرب الباحث غياب هذا الشكل في بوادي المغرب الأقصى بالرغم من توفر كل الظروف المُشجعة على إقامته، في حين أنها عرفت انتشار الشكل الثاني من هذا التنظيم العقاري والذي يعود إلى عهود غابرة من تاريخ السكان الأصليين. ويتميز هذا النمط باحتوائه على مشارات صغيرة ذات أشكال هندسية واضحة تجعل المجال الفلاحي يظهر على شكل فسيفساء منظمة. وينتشر بالخصوص في منخفضات أعالي الأطلس وسفوح الريف حيث تنتشر المدرجات الزراعية(2). وعن أصل هذه الأشكال الهندسية يتأرجح "بيرك" بين جذورها المحلية وإمكانية "استيقائها" من الحضارات القديمة التي عرفها المغرب(3). وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أنها أشكال متوسطية لا تزال منتشرة في مختلف المناطق المعزولة والتي تعرف تقاربا في الجغرافية الطبيعية حيث يعمل هذا النمط الهندسي على ضبط المجالات الفلاحية وتسهيل استغلالها. يبقى أخيرا الصنف الثالث وينتشر بالخصوص في السهول والأراضي الخصبة وهو الذي يُعرف عند الرومان "بالسالتوس"(4) Le Saltus. ويقصد

---

1 - انظر هذا الموضوع في :
J. BERQUE، Le système agraire au Maghreb، dans J. DRESCH et autres، Réforme agraire au Maghreb، François Maspero، Paris، 1963، p. 51 - 68.

2 - حول بعض الأفكار ذات الطبيعة التاريخية المرتبطة بانتشار المدرجات الزراعية كمجالات فلاحية في البوادي المغاربية انظر :
J. DESPOIS، La culture en terrasses dans lAfrique du Nord، dans Annales ESC، 1956، p. 42 - 50. Cette étude à été suivi par une étude critique de J. PONCET، Pour une Histoire rurale de lAfrique du Nord. A propos des cultures en terrasses، dans Annales ESC.، 1957، p. 455 - 460 et voir enfin J. DESPOIS، Pour une étude de la culture en terrasses dans les pays méditerranéens، dans Géographie et histoire agraire، (Annales de lEst، Mem. 21)، Nancy، 1959، p. 105-117.

3 - لابد من الإشارة إلى أن ابن خلدون قدم تعريفا دقيقا وجامعا لنظام توزيع الأراضي الفلاحية بواسطة المساحة، مما يدل على أن العلوم العربية لم تغفل هذا الجانب الذي أخذته عن سابقيها. انظر، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، المجلد الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1960، ص 904.

4 - تتعدد معاني مصطلح "السالتوس" إذ يقصد به عند اللاتينيين مجالات مغطاة بالغابات ومخصصة للرعي، وفي إفريقيا الشمالية ارتبط "السالتوس" بالأملاك الكبيرة التي تدخل ضمنها أملاك الإمبراطور. وقد يعني أيضا أكبر وحدة قياسية حيث تتكون من أربعة "سانتوريات" مما يجعل مساحة السالتوس تفوق 200 هكتار باعتبار أن مساحة "سانتوريا" هي حوالي 50 هكتارا .حول وحدتي قياس المساحة المتمثلة في "سانتوريا" و "السالتوس" عند الرومان. انظر فارون في :
Varron، R. R. 1. 10، 2.

به المجالات الكبيرة التي تشكل استغلاليات تتوفر على حدود مضبوطة إما طبيعية أو "اصطناعية" تساعد على تحديد مساحة الاستغلالية التي تندرج ضمن الأملاك الخاصة.

يعطي ضبط هذا المجال للاستغلالية "هوية" يتم الاعتماد عليها قصد تحفيظها في السجل العقاري باسم المكان الذي توجد فيه مصحوبا باسم المستفيد من حق استغلال هذا "السالتوس". وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل الهندسي يشكل المرحلة ما قبل الأخيرة ضمن الإجراءات العملية المرتبطة بالمحافظة العقارية التي كانت تطبقها روما قبل الوصول إلى المرحلة النهائية التي تعرف بمرحلة "الرسم" Forma، حيث تشترط توفر رسم عقاري بجانب خريطة وتصميم مصحوبين بنص قانوني(1).

في نفس الإطار، عمل " جون لكوز" على تقصي الأسس القانونية التي تتحكم في توزيع الأراضي الفلاحية في منطقة الغرب، مما دفعه إلى الوقوف عند المفهوم العرفي لوحدة القياس التي يتم اعتمادها في التقسيم وهي "الزوجة" أو "الخيمة"(2). وحاول أن يجد لها جذورا قديمة فربطها بوحدة القياس الروماني "جوجورا" Jugera والتي يقول عنها المزارع اللاتيني "فارون" : "... نقيس عندنا في الأراضي الرومانية أو اللاتينية ب "جوجورا" Jugera، وهي تعني المساحة التي يستطيع ثوران حرثها في يوم واحد"(3). نجد نفس التعبير عند "لكوز" الذي يقول بأنه يقصد "بالزوجة" قياسيا : "المساحة التي يستطيع ثوران حرثها في يوم واحد". وتقدر مساحتها "الزوجة" بـ10 هكتارات وهو ما يعادل تقريبا 40 "جوجورا". وعلى الرغم من "الصبغة الكولونيالية" التي عمد "لكوز" إلى إضفائها على استمرارية العمل بهذه الوحدة القياسية عبر التقريب بين "الزوجة" و"الجوجورا" كوحدتين لقياس الأراضي، فإنها كشفت على أن الأراضي الفلاحية في المغرب قد خضعت منذ القديم إلى تنظيم خاص عبر تحديد المجالات وعقلنة استغلالها، وما العلاقة بين وحدتي القياس "الجوجورا" و"الزوجة" إلا دليل على استمرار هذا النمط من التنظيم العقاري عبر تاريخ البادية المغربية.

---

1 - حول مفهوم "الرسم" La forma في كتابات الكروماتيكيين وفقهاء القانون الروماني انظر :
Cl. MAOTTI، Lenregistrement graphique : la " Forma "، dans Archives et partages de la terre dans le monde romain، IIè siècle av. - Ier siècle ap. J. C)، col. E.F.R، n. 173، 1993، p. 31 - 62 et voir aussi، D. CONSO، Quelques problème de synonymie à propos de Forma، dans Les problèmes de la synonymie en latin، Colloque du Centre A. Ernout، Paris، 1992، p. 123 - 134..

2 - انظر في هذا الصدد :
J. LE COZ، Le Gharb، Fellahs et Colons. Etudes de géographie régionale، t. I، Paris، 1964، p. 291 - 315.

3 - انظر : Varron، R. R. I. 10، 1

عمد "أوزينا" إلى استغلال هذه الوحدة القياسية الرومانية قصد محاولة تقدير المساحة الفلاحية التي كانت صالحة للزراعة في بداية السيطرة الرومانية على المغرب القديم خاصة في منطقة الغرب(1). واقترح في هذا الصدد أن الأراضي المجاورة لمستوطنة بناصا والصالحة للزراعة كانت تصل إلى 5000 هكتار مكنت من استقرار ما بين 300 و 500 معمر، الشيء الذي يتوافق، تقريبا، مع عدد المسرحين والمعمرين الذين كانت تتكون منهم المستوطنات الأغوسطية. مما يدل على أن روما عمدت إلى تنظيم المجالات الفلاحية قصد عقلنة توزيعها وتمكين الراغبين من الاستفادة من الاستقرار والاستغلال.

بالرغم من توفر كل هذه العناصر الدالة على تنظيم استغلال المجالات الفلاحية، فإنه لم يتم بعد الكشف عن آثار تدل على أن الرومان عمدوا إلى تطبيق نظام المساحة على البوادي المورية. في هذا الصدد يقول حسن ليمان ومحمد مقدون عن جهة وليلي: "نظرا للغياب التام لوثائق المساحة، لا يمكننا والحالة هذه تقدير مدى امتداد هذه الملكيات ولا تحديد مواطنها"(2). ونفس الملاحظة يبديها محمد العيوض بالنسبة لمنطقة الغرب قائلا : " فعلى عكس ما هو سائد في جهات أخرى، فإننا لا نتوفر على حدود لهذه الضيعات، وذلك لكون سمك الإرسابات التي تغطي سهل الغرب لا تترك حظا للتعرف على بعض الصوات (bornes) التي تحد الضيعات أو حتى آثار مساحي (Cadastration) "(3). الأمر الذي يعتبر، إلى حد الآن، حالة شاذة، خاصة وأن الأبحاث الأثرية أثبتت أن الأقاليم المجاورة للمغرب القديم من موريطانيا القيصرية وبيتيكا قد عرفتا نظام المساحة الرومانية.

وأبدى "روبوفا" الكثير من التحفظ حول انتشار نظام المساحة في المغرب القديم، وإن كان لا يستبعد أن تكون بعض المناطق قد عرفت أشكالا هندسية تدل على تنظيم المجالات الفلاحية. ويُعزي عدم العثور على الشواهد المادية لهذه التنظيمات إلى الاستغلال المكثف للأراضي الفلاحية ثم إلى تعاقب الفيضانات النهرية التي إما أنها

---

1 - انظر حول هذه النقطة بالذات :
M. EUZENNAT, Le Limes de Tingitane. La frontière méridionale, éd. CNRS, Paris, 1989, p. 104.

2 - انظر :
H. LIMANE et M. MAKGOUN, La mise en valeur antique de larrière-pays de Volubilis : problèmes de sources et approche géographique, LAfrica romana, Atti del XII convegno di studio Olbia, 12-15 dicembre, 1996, Sarda, 1990, p. 332.

3 - أنظر،محمد. العيوض موقع بناصا الأثري : دراسة منوغرافية، رسالة دبلوم الدراسات العليا، الرباط 1998 - 1999، ص.239 (عمل مرقون).

محت هذه الشواهد أو غطتها. ويقترح – كمجالات للبحث عن هذه الآثار – مرتفعات الأودية المجاورة لورغة وسبو في سهل الغرب، وبلاد الكعدة وفج زكوطة قرب وليلي، إلى جانب السهول الداخلية لسهل اللكوس. ويرى أن تركيز الأبحاث الأركيولوجية على هذا الجانب، في هذه المناطق قد يكشف عن أشكال هندسية لتنظيمات مجالية تدل على أن بوادي المغرب القديم عرفت بدورها استغلالا عقلانيا. غير أنه يستبعد أن تكون هذه الأشكال الهندسية على نفس المستوى الذي عرفته باقي الولايات الرومانية في شمال إفريقيا(1).

من الصعب تقديم تعليل لغياب الشواهد الأثرية لهذه "المؤسسة العقارية"(2) في بوادي المغرب القديم، وإن كانت "جاكلين سوايي" التي درست نظام المساحة في موريطانيا القيصرية قد أكدت لنا(3) أنها تقوم بنفس الدراسة على منطقة سايس انطلاقا من الخرائط الطبغرافية، وأنها تمكنت من رصد بعض المؤشرات التي توحي بأن هذه الجهة ربما عرفت تنظيما مجاليا إبان الفترة القديمة، خاصة وأن الأبحاث الأثرية تؤكد انتشار الاستغلاليات الفلاحية إلى جانب ممتلكات تابعة للإمبراطور(4). كما أن "مونيك كلافيل ليفيك" هي الأخرى، على قناعة من أن مناطق السهول الداخلية للمغرب قد عرفت تنظيمات مجالية مضبوطة في الفترة الرومانية. وترتكز في "فرضيتها"

1 – أبدى لنا "روني روبوفا" بهذه الملاحظات خلال الندوة التي تم تنظيمها في جامعة الحسن الثاني بالمحمدية حول موضوع : " Peuplement et mouvement de la population en Afrique du Nord antique et médiévale "، Mohammedia 25 – 26 Novembre، 1999.

2 – ينعت نظام المساحة في الدراسات التاريخية الحديثة "بالمؤسسة" نظرا لما يتطلبه من تخطيط ودراسة وتطبيق بالإضافة إلى ما يتبع ذلك من قوانين منظمة قبل الشروع في عمليات التطبيق التي يتكلف بها مهندسون متخصصون. انظر في هذا الصدد : G. CHOUQUER، M. CLAVEL-LEVEQUE et F. FAVORY، Cadastres، occupation du sol et paysages agraires antiques، dans Annales ESC. 5 – 6، 1982، p. 847 – 882.

3 – يعود لقاؤنا بهذه الباحثة إلى 1991/09/12 حيث كانت تشتغل كباحثة تابعة للمعهد الوطني للبحث العلمي في مركز الفرانش كونطي بمدينة بيزنصو الفرنسية. و كانت تستفسر عن أسماء المواقع الأثرية الجغرافية التي كانت تضبطها على الخرائط الطبغرافية التي تطبق عليها "نظام الشبكة المربعة" قصد محاولة استخراج ما تبقى من عناصر تنظيم المجالات الفلاحية في البوادي. غير أن إحالتها على التقاعد حال دون معرفة نتائج هذا العمل.

4 – ما يدعم قولنا هذا أن "أوزينا" يقول في مقدمة كتابه أنه سبق له أن طلب من الباحثة "سوايي"، التي كانت تعمل معه في إطار خلية المعهد الوطني للبحث العلمي الفرنسي، بأن تقوم بدراسة الصور الجوية التي تغطي الجهة الممتدة من سبو إلى لوكوس إلى حدود واد ورغة قصد رصد البقايا الأثرية القديمة. غير أن النتيجة كانت في غير المستوى المطلوب كما صرح بذلك "أوزينا"، ويعمد في النقطة البيبليوغرافية رقم 31 من الصفحة 15 إلى الإحالة على المرجع الذي نشرت فيه "سوايي" نتيجة عملها. إلا أننا عندما عدنا إلى المرجع، تبين أن "سوايي" لم تشارك في أعمال هذا الملتقى الذي عالج البنية العقارية وتنظيم المجال القروي في العهد القديم. انظر في هذا الصدد : M. EUZENNAT، op. Cit Le Limes de Tingitane ... p. 15 note 31 et voir aussi Cadastres et espace rural. Approches et réalités antiques. Table ronde de Besançon (mai 1980). Sous la direction de . M CLAVEL-LEVEQUE، éd. CNRS، Paris، 1983.

هذه على الزيارات التي كانت تقوم بها إلى الضيعات الفلاحية التي كانت في حوزة المعمرين الفرنسيين في سهل سايس بالقرب من مكناس، وعلى قراءتها لبعض الخرائط الطبغرافية والصور الجوية التي تملكها والتي تعود إلى الفترة الاستعمارية. كما أن محمد الحسروفي(1) ، بدوره، على قناعة بأن بعض الجهات التي كانت قريبة من المستوطنات والمدن الرومانية المهمة عرفت نظام المساحة الذي "امتزج فيه الطابع المحلي بالروماني" ، مما ساعد على ضبط المجال والتحكم في الإنسان في المغرب القديم.

في انتظار رفع اللبس عن بعض جوانب هذا الموضوع بتمحيص هذه الأطروحات والكشف عن ميكانيزمات إقامة نظام المساحة في المغرب القديم، انطلاقا من دراسة الخرائط الطبغرافية والصور الجوية واستغلال صور الأقمار الاصطناعية، ثم الوقوف على الآثار الدالة على تطبيقه على أرض الواقع، لا يسعنا – مرحليا – إلا الانصياع إلى ما تقدمه نتائج الأبحاث الميدانية التي لم تتوصل بعد إلى العثور على شواهد تطبيق نظام المساحة في بوادي المغرب القديم. غير أن ما يثير الانتباه هو أن الأبحاث الميدانية التي تنفي احتمال وجود هذا النظام تكتفي بعرض النتائج دون البحث عن الأسباب الكامنة وراءها. هذا ما يدفعنا إلى البحث عن بعض التفسيرات التي لا نتوخى منها تدعيم فكرة غياب نظام المساحة في المغرب القديم، وإنما الوقوف على الدور الفعال الذي لعبته المنشآت القروية في تنظيم المجالات القروي قصد استغلال بوادي هذا الإقليم.

فمن المسلم به أن الغاية من إقامة نظام المساحة عند الرومان كان هو عقلنة المجالات الفلاحية والتحكم في الساكنة وضبط المداخل الضريبية. ومن ثم اعتبر الباحثون هذا النظام "أحد الأساليب الإمبريالية التي اعتمدت عليها روما قصد استغلال بوادي أقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط"(2) . بينما في المغرب القديم – فعلى الرغم من أن روما كانت تعي أن اقتصاد هذا الإقليم يرتكز على الجانب الفلاحي – فإنها لم تلجأ إلى

1 – أطلعنا محمد الحسروفي على بعض نقط عمله حول : دراسة سجل المساحة الروماني في تاريخ المغرب القديم، مخلفات وآفاق. كان هذا العمل موضوع مشاركته في اليوم الدراسي الذي نظمه المرحوم عبد الله أفيلال من شعبة التاريخ بكلية الآداب بتطوان يوم 17 دجنبر 1997 والذي تمحور حول التاريخ القديم : مناهج وأدوات البحث.

2 – حول الأهداف التي كانت تصبو إليها روما من وراء الاستثمار في هذه المشاريع الضخمة التي كانت تكلف الدولة أموالا طائلة، بالإضافة إلى المدة الزمنية الطويلة انظر :

M. CLAVEL–LEVEQUE، Impérialisme، développement et transition pluralité des voies et universalisme dans le monde impérial romain، La pensée، 196، nov. déc. 1977، p. 12–19 ؛ Id.، Cadastres، centuriations et problèmes doccupation du sol dans le Biterrois، dans Cadastres et espace rural. Approches et réalités antiques، Table Ronde de Besançon، Mai 1980، CNRS، Paris، 1983، p. 207–257.

إقامة هذا النظام المعقد قصد استغلال البوادي، بل عمدت منذ عهد الممالك التابعة إلى وضع يدها على آليات التحكم في الإنتاج وتوجيه الاستغلال. فدعمت سياسة الاستيطان عبر خلق أواصر العلاقات بين القوى الاجتماعية المورية والقوى السياسية الرومانية، مما مكنها من تقوية سياسة التبعية عبر منح امتيازات التمتع بحق المواطنة الرومانية. بالإضافة إلى هذا، عمدت روما إلى زرع المستوطنات الرومانية في أهم النقط الإستراتيجية حتى يتسنى لها الوصول إلى الأراضي الصالحة للاستغلال والتحكم فيها. ودعمت هذه السياسة بخلق شبكة متطورة من القلاع العسكرية وأبراج المراقبة التي مكنتها من التحكم في المجالات التي تقوم باستغلالها. كما كان لتطوير الطرق دور في تدعيم السياسة الاستغلالية الرومانية، حيث ساعدتها على مراقبة تنقل البضائع وبالتالي توجيهها وفق حاجيات أسواقها. ويرى "روبوفا" أن طبيعة العلاقات التي كانت تجمع روما بالقبائل المورية في المغرب القديم كانت تُعفيها من إقامة نظام المساحة. فنظام التحالفات كان يجعل كلا من الرومان والقبائل المورية شركاء في استغلال الأراضي الزراعية والمجالات الرعوية والغابوية. وبذلك عمدت إلى عدم تطبيق نظام المساحة لإضفاء طابع الليونة على استغلال هذه المجالات الفلاحية وتجنب الاصطدامات مع "حلفائها" الموريين. توضح هذه السياسة استغلال الرومان للجانب القانوني والروابط التي عمدت إلى نسجها مع القبائل منذ عهد الممالك المورية إلى حدود تراجعها إلى القسم الشمالي من المغرب القديم (1).

يتضح أن المنشآت القروية لعبت دورا أساسيا في الاستغناء عن النظام العقاري في المغرب القديم، فأغلبية المؤسسات الفلاحية تعود إلى فترة الممالك المورية التابعة وأنها عرفت انتشارا واسعا إبان السيطرة الرومانية إلى حدود نهاية القرن الثالث الميلادي، كما غطت جل المناطق التي كانت تخضع للسيطرة الرومانية، وامتد تأثيرها إلى الجهات التي كانت تحت مراقبة القبائل الموالية لروما. ويضاف إلى كل هذا، فإنها قد شكلت أداة لتدعيم التواصل بين المدن والبوادي سواء عن طريق الاستثمار أو الاستغلال أو المبادلات، مما جعلها محطة أساسية لامتداد التأثيرات الرومانية الحضارية نحو المناطق النائية. هذا ما جعل "لوفو" يتحدث عن "تحضير الاستغلاليات الفلاحية للبوادي المورية انطلاقا من

---

1 - انظر حول استغلال الرومان لهذه الروابط الملاحظات التي أبدتها "كرستين حمدون" في :
Ch. HAMDOUNE، Un aspect particulier des relations romano-gentes : le patronage، dans Peuplement et mouvement de la population en Afrique du Nord antique et médiévale، Mohammedia 25 - 26 Novembre، 1999(trav. dact.)

تبني أشكال هندسية وتوجهات اقتصادية حضرية لا قروية" (1).

إلى جانب هذه الخدمات تمكنت الاستغلاليات الفلاحية من التحكم في المجالات القروية انطلاقا من تحديد "الفوندوس" ثم الأراضي التي تستغلها إما كأملاك أو في إطار الاستفادة من الأراضي العمومية، بالإضافة إلى حصولها على أحقية استغلال المجالات الرعوية والغابوية. فعن طريق تحديد طبيعة الاستغلال، سواء الزراعي أو الرعوي، يتم تحديد المجالات المخصصة لهذه الأنشطة وتتولى الاستغلالية الفلاحية في إطار نظامها المؤسساتي التحكم في المجالات التابعة لها. من ثم، فهي توفر إطارا شرعيا لضمان الاستغلال عبر أحقية الملكية والاستنفاع والتمتع بالأراضي العمومية. ويساعد هذا المزج في مختلف الأراضي التي تستفيد منها الاستغلالية على خلق "سالتوسات" يتم الاعتماد في ضبطها – بالإضافة إلى حدودها الطبيعية – على طبيعة المنتوجات الفلاحية التي تتخصص فيها.

ساعد التكامل بين الاستغلاليات الفلاحية وباقي المؤسسات الاستعمارية الرومانية الأخرى على ضبط المجالات الفلاحية، فالعلاقة التي كانت تربطها بالمستوطنات والمدن، مكنتها من تحديد المجالات القريبة من هذه المراكز الحضرية. كما أن انتشارها بالقرب من القلاع العسكرية، ساهم بدوره في التحكم في هذه المجالات القروية، وذلك عن طريق إقامة مجالات تأخذ بعين الاعتبار الهاجس الأمني قصد تفادي تعرض منتجاتها للإتلاف. وتكمن أهمية هذا التكامل بين المؤسسات الاستعمارية في التحكم في المجالات الفلاحية، إذ يؤكد "لوفو" : "أن وجود شبكة من "الفيلات" بالقرب من مستوطنة أو مدينة رومانية دفعني إلى الإلحاح على الرومنة الاقتصادية لقطاع بقي تحت السيطرة القبلية، إذ من الأكيد أن روما أدخلت نماذج نعثر عليها من خلال تحليل بقايا المخلفات الأثرية القروية" (2). ونضيف في هذا الصدد أن الاستغلاليات الفلاحية تُعد من أهم هذه النماذج الاقتصادية التي ساعدت على تسرب الرومنة إلى البوادي المورية. ففقد أعفت الرومان من إقامة نظام المساحة عبر تقديمها لخدمات تمثلت في التحكم في المجالات التي كانت تستغلها أو تراقبها.

---

1 – انظر في هذا الموضوع :
Ph. LEVEAU، op. Cit.، Lorganisation de lespace agricole en Afrique à lépoque romaine... p. 134 – 135.

2 – انظر المرجع السابق ص. 141.

خلاصة

نستنتج مما سبق أن المنشآت القروية كانت بمثابة آلية استعمارية لعبت أدوارا استيطانية واستغلالية تمكنت بواسطتها روما من استغلال الأراضي وتسخير الإنسان، حيث وظفت الآلية القانونية في إقامتها، مما مكنها من الحصول على الشرعية في الاستقرار والوصول إلى المجالات الفلاحية التي كانت في حوزة القبائل المورية، إضافة إلى اعتمادها كجسر لتمرير عناصر الرومنة نحو المناطق المجاورة لأهم المراكز الحضرية المترومنة.

اضطلعت هذه المنشآت بالدور الاستعماري عبر منح المعمرين الرومان إمكانية التوطين في البوادي المورية وتوفير سُبل استغلالها وفق المصالح الرومانية. بالإضافة كذلك إلى تبنيها لأسلوب استغلالي يعتمد على الزراعة التسويقية أكثر منه على منتجات الاكتفاء الذاتي، وتم تجهيز هذه المؤسسات بمحترفات تحويلية تعمل على توفير منتجات قابلة للاستهلاك قبل عرضها في الأسواق. مما جعل الاستغلاليات الفلاحية تتجاوز مهامها القروية التي كانت تنحصر في إنتاج المواد الأولية لترقى إلى مستوى مؤسسة استعمارية تعمل على خلق تكامل بين توفير المجالات الفلاحية والمحترفات التحويلية قصد تزويد الأسواق الرومانية بمواد تسويقية قابلة للاستهلاك، الأمر الذي يجعلها تساهم في تحقيق المشروع الاستعماري الروماني.